أكد خلال مؤتمر صحافي إعادة النظر بمشاريع الوزارة والتركيز على جودة التعليم.. وتخصيص يوم في الأسبوع لرفع الظلم عن المظلومين

الحربي: إعادة هيكلة «التربية» وتسكين جميع الوظائف الشاغرة بأسرع وقت

■ المناصب زائلة.. وسنقوم بتفعيل اجتماعات مجلس الوكلاء ولجنة الاستعداد للعام الدراسي

■ انتخابات مجلس الأمة قد تكون في نوفمبر المقبل وأتشرف بخدمة الكويت ولو لساعة

عبدالعزيز الفضلي

كشف وزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي النقاب عن بعض الملفات التربوية التي ستكون لها الأولوية خلال الفترة المقبلة، مؤكدا أن أولها تفعيل مكتب خدمة المواطن والاستماع إلى شكاوى الناس وتخصيص يوم في الأسبوع لمقابلتهم ورفع الظلم عن المظلومين، قائلا «أنا منكم وإليكم والمناصب زائلة ولن يدوم إلا وجه الله الكريم».

وتناول الحربي خلال مؤتمر صحافي عقده أمس بمكتبه في وزارة التربية هذه الملفات وفقا لأهميتها، حيث بدأها بملف حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لأي موظف أو مراجع مهما كان دينه أو جنسه أو عرقه أو طائفته، معتبرا ان كرامة الناس فوق كل اعتبار، وثاني الملفات هو الشفافية والمحاسبة، مؤكدا انه اجتمع مع الوكلاء واتفقوا على تفعيل المحاسبة حتى مع الوزير نفسه وسنتعامل بروح الفريق الواحد بعيدا عن المناصب والمسميات الوظيفية. وبين ان ثالث الملفات وهو الواقعية العملية من خلال التأكيد على العملية التربوية بعيدا عن الشكليات والمظاهر التي أفقدتها جوهرها، لافتا إلى إيمانه المطلق بأهمية التواصل مع الناس وفتح الأبواب، معتبرا وسائل الإعلام جزءا من وزارة التربية وهي محكمة الشارع ومقياس رأي الناس، ونؤمن بفلسفة النقد والمكاشفة، حيث لا يوجد عمل كامل ولا يوجد مشروع لا يعتريه القصور.

وتطرق إلى قضية الوظائف الإشرافية في «التربية»، قائلا: سوف ننجزها بأسرع وقت ونقوم بتسكين كل الشواغر ولا نقبل بوجود وظيفة شاغرة لسنوات دون مبرر، وسوف يتم تفعيل اجتماعات مجلس الوكلاء برئاسة الوزير ولجنة الاستعداد للعام الدراسي، وسنقوم بدراسة كل قرار دراسة كافية ومتأنية قبل إصداره لأننا سوف نكون ملزمين بتنفيذه.

وأشار إلى إعادة هيكلة الوزارة والتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية لاعتماد التوجيه الفني مع مقترح تخصيص مراقبين اثنين لكل مرحلة تعليمية مع العمل بسياسة اللامركزية وتطبيق إلزامية رياض الأطفال وتصويب مسار ملاحظات الجهات الرقابية، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة إعادة النظر في مشاريع الوزارة وترتيب الأولويات منها مع التركيز على جودة التعليم وليس على الجانب الكمي المتمثل في عدد المدارس، كما سيتم النظر في التقويم الدراسي والمناهج، وسيكون هناك قرار حاسم لمنهج الكفايات وهو منهج لا غبار عليه، ولكن لكل دولة ما يناسبها، مضيفا: أعلم أن انتخابات مجلس الأمة قد تكون في نوفمبر المقبل ونتشرف بأن نخدم الكويت ولو لمدة ساعة.

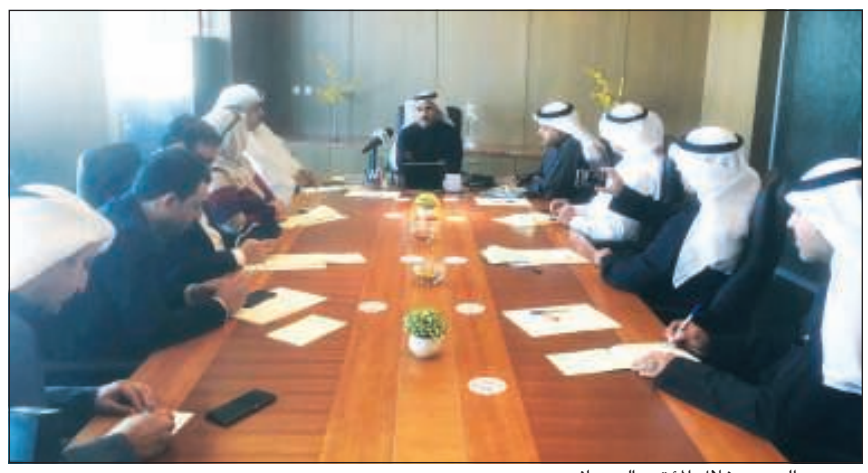
د.سعود الحربي خلال المؤتمر الصحافي

السماح بتعيين خريجي جامعات مصر والأردن من تخصص التربية البدنية في التدريس

عبدالعزيز الفضلي

رفعت وزارة التربية الحظر عن تعيين الكويتيين خريجي الجامعات المصرية والأردنية من تخصص «تربية بدنية».

وفي هذا السياق، كشفت مصادر تربوية مطلعة لـ «الأنباء» ان وكيل وزارة التربية للتعليم العام أسامة السلطان قام بحصر الأسماء ورفعها للوزير، مشيرة الى صدور موافقة لجميع من قدموا شهاداتهم لطلب التعيين والعمل في سلك التدريس. وأوضحت المصادر إحالة الكشف الذي يضم نحو 120 خريجا من الجامعات المصرية والأردنية الى «الشؤون الإدارية» للقيام بإجراءات التعيين، حيث يأتي ذلك بعد اعتماد الشهادات من «التعليم العالي».

بما يتوافق مع قانون المناقصات العامة وتعديلاته

الغانم: أسس وضوابط جديدة لتأهيل الشركات والمكاتب لمشاريع «الأشغال»

■ مرحلتان لتأهيل المقاولين العالميين و30٪ للمحلي في حال التضامن

■ 4 فئات لاختيار المقاولين المحليين للمشروعات من 2 ـ 10 ملايين دينار

فرج ناصر

أكد الوكيل المساعد لقطاع الرقابة والتدقيق بوزارة الأشغال م.وليد الغانم انه تم إعداد مستند أسس وضوابط وإجراءات التأهيل التي يتم على أساسها اختيار المقاولين والمكاتب الاستشارية العالمية والمحلية للاشتراك بالمشاريع التابعة لقطاعات الوزارة، وتحديثها بما يتناسب مع حجم وأهمية الأعمال التي يتم تنفيذها والتأكد من اختيار أفضل بيوت الخبرة من المقاولين والاستشاريين ممن تنطبق عليهم الشروط والمعايير العالمية لإنجاز المشاريع المدرجة ضمن الخطة الاستراتيجية للوزارة وما يترتب على ذلك من تحقيق رؤية ورسالة الوزارة المتمثلة في نهضة وريادة عمرانية مستدامة وفق أعلى المعايير بخبرات محلية وعالمية وبما يتوافق مع قانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016 وتعديلاته، ويتم تطبيق تلك الأسس والشروط على المعايير المتعلقة بالملاءة المالية والخبرة الفنية وجاهزية الشركات لتنفيذ المشاريع المهمة والاستراتيجية لوزارة الأشغال العامة، وذلك لتحسين الأداء ورفع مستواه لتحقيق رؤية الوزارة والنهوض بمستوى المرافق والبنية التحتية للدولة.

وقد تم التنسيق مع مجلس إدارة الجهاز المركزي في هذا الشأن، حيث تم اعتماد الأسس والضوابط المذكورة والإعلان عنها بجريدة «الكويت اليوم» لدخولها حيز التطبيق.

م.وليد الغانم

ووفق الضوابط والأسس الخاصة بتأهيل المقاولين العالميين سيتم إجراؤها على مرحلتين وأهم بنود الأولى: التأهيل كمقاول عالمي لدى «الأشغال» والتي سبق لها ان نفذت مشروعين على الأقل خارج بلد المنشأ، وأن تكون «الأجنبية» مسجلة في الجهاز المركزي للمناقصات.

وحددت الأسس طريقة تقييم طلبات التأهيل عبر 5 خطوات ومنها، وفي حالة طلب التأهيل كمقاول عالمي بالتضامن مع مقاول محلي يجب ان تكون نسبة المقاول المحلي لا تقل عن 30٪، كما يجب أن يكون المقاول المحلي مصنفا فئة أولى او ثانية لدى «المناقصات».

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية فيتولى فيها القطاع الفني المختص تحديد المتطلبات الفنية والقيمة التقديرية والجهاز الفني وبيان المعدات والآلات المطلوبة حسب طبيعة وحجم عقود المقاولات المراد التأهيل لأجلها، كما سيتولى القطاع إجراء مفاضلة بين المقاولين العالميين بعد قيامهم باستيفاء المستندات المطلوبة حسب حجم وطبيعة عقود المقاولات، وتشمل البنية التحتية وأعمال المباني والأعمال الميكانيكية والأعمال الكهربائية، حيث تتم مخاطبة المناقصات للإعلان عن قائمة المقاولين المعتمدة.

وشملت الضوابط الأسس الخاصة بتأهيل المقاولين المحليين، حيث يستدعى المقاول بعقود المقاولات بالوزارة بعد تقديم المستندات الثبوتية لدراسة مدى إمكانية مشاركته، وذلك بعد حصوله على تقييم عام 60٪ وتقدير مالي أكثر من 60٪ وتقييم أداء اكثر من 60٪، ويشترط ألا يقل عدد المناقصين لكل عقد مقاولات عن 8 شركات باستثناء المشاريع ذات الطبيعة المتخصصة من حيث أسلوب الطرح وعدد المناقصين وأهمية المشروع وغيرها. وعند دعوة الشركات لمشاريع الوزارة ذات القيمة التقديرية لها لا تقل عن 10 ملايين دينار، فيشترط ان تكون الشركة المدعوة قد نفذت بمستوى اداء جيد لآخر 10 سنوات بنسبة 50٪ من القيمة التقديرية لأعمال مشابهة لعقد المقاولات المطلوب للطرح سواء كان المشروع داخل الوزارة او خارجها، كما حددت الضوابط إضافة المقاولين المتخصصين غير المصنفين لدى المناقصات المركزية، كما حددت الضوابط أسس استبعاد المقاولين المحليين من قوائم المؤهلين.

ومنعت الضوابط السماح للمقاولين المحليين في حال تنفيذهم لمشروع لأول مرة مع الوزارة في مجال التخصص بالمشاركة بعقود مقاولات جديدة في نفس مجال التخصص لحين تقييم مستوى أدائهم بالمشروع الاول والذي يتم بعد 6 شهور من تاريخ مباشرة أعمال المشروع

وصنفت الضوابط آلية اختيار المقاولين المحليين لعقود مقاولات الوزارة في 4 فئات:

1 ـ الفئة الأولى: تشمل متعهدي المقاولات القادرين على القيام بالمشروعات الكبرى او ذات المستوى الهندسي العالي والتي تزيد تقديراتها المبدئية على 10 ملايين دينار.

2 ـ الفئة الثانية: تشمل متعهدي المقاولات ذوي القدرة الفنية والمالية الذين يجوز لهم الاشتراك في مناقصات لا تقل تقديراتها عن 5 ملايين دينار ولا تزيد على 100 مليون دينار.

3 ـ الفئة الثالثة: تشمل متعهدي المقاولات الذين يسمح لهم بالاشتراك في المناقصات التي لا تقل تقديراتها عن مليون دينار ولا تزيد على 10 ملايين دينار.

4 ـ الفئة الرابعة: تشمل متعهدي المقاولات المحليين الذين يسمح لهم بالاشتراك في المناقصات التي لا تزيد تقديراتها على مليوني دينار.

5 ـ لا يجوز ان ترسى على متعهد المقاولات العامة أعمال إذا أضيفت قيمتها الى ما بقي عنده من أعمال جاوزت الحد الأقصى المقرر له.

تعاون تعليمي بين الكلية الأسترالية و«لوياك»

في خطوة تهدف إلى التعاون مع مؤسسات محلية غير ربحية، وقعت الكلية الأسترالية بالكويت مذكرة تفاهم مع «لوياك» للتدريب والاستشارات الأهلية، ووفقا للمذكرة اتفقت الكلية و«لوياك» على التشاور مع بعضهما البعض لتحديد الفرص المحتملة للتعاون في مجال التعليم بما سيعود بالنفع على كلا الطرفين.

ويتماشى هذا الاتفاق مع أهداف الطرفين لخدمة المجتمع، وبناء على ذلك تركز مذكرة التفاهم على تطوير الفرص في مجالات العمل التطوعي والتدريب الداخلي وورش العمل والندوات والمعارض المهنية وبرامج التطوير المهني وغير ذلك الكثير.

جانب من توقيع الاتفاقية بين الكلية الأسترالية و«لوياك»

ويرى كلا الطرفين أن مثل هذا التعاون سيعزز تنمية كلا المؤسستين مع توفير العديد من الفرص للطلبة والشباب في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، ستعزز مذكرة التفاهم قيمة التدريب المهني والعمل التطوعي بين الشباب وستشجع طلاب الكلية الأسترالية في الكويت على الانضمام إلى هذه البرامج والأنشطة.

حضر حفل التوقيع رئيس الكلية د.عصام زعبلاوي ومساعد رئيس الكلية للخدمات المساندة م. صقر الشرهان والمدير العام في «لوياك» الرازي البديوي.

وقال زعبلاوي: تثمن الكلية الأسترالية في الكويت الدور الذي تقوم به «لوياك» لخدمة المجتمع، خاصة في تمكين الكوادر البشرية لتكون فاعلة ومنتجة وتتحلى بالولاء والانتماء متطلعين إلى تحقيق رؤية كويت جديدة.

ومن جانبه، قال مدير عام «لوياك» الرازي البديوي: نشكر الكلية الأسترالية في الكويت على مساهمتهم القيمة في برنامج «لوياك» لتمكين الطلبة، مما يعكس حرص إدارة الكلية على مشاركة نجاحهم.

كلية القانون نظمت «صياغة المذكرات القانونية»

آلاء خليفة

ضمن جهود لتزويد الطلبة بالمعارف القانونية النظرية والتطبيقية، تقوم كلية القانون على مدار العام الدراسي بتنظيم سلسلة من الدورات التدريبية حول مختلف الجوانب التي تهم الطلبة وتؤهلهم لخوض الحياة المهنية في مختلف المهن القانونية بتفوق ونجاح، حيث نظمت إدارة التطوير الطلابي والمسابقات دورة تدريبية بعنوان «صياغة المذكرات القانونية»، بمشاركة عضو هيئة التدريس د.محمود مغربي، وحضور عدد من الطلبة، الذين تعرفوا خلالها على مجموعة من المهارات ذات الصلة بكيفية صياغة المذكرات القانونية، من أبرزها: التعرف على الضوابط الشكلية والموضوعية في صياغة المذكرات القانونية، والصفات الواجب توفرها لدى معد المذكرات القانونية، والتعرف على الأخطاء الشائعة في صياغة المذكرات الخطية وكيفية تجنبها حتى تأتي الصياغة سليمة شكلا ومضمونا.

د. مغربي يتحدث في الدورة

وتطرق د.محمود مغربي إلى مفهوم المذكرات القانونية، مميزا بينها وبين صحيفة الدعوى، مشيرا إلى أن المذكرة مكملة لصحيفة الدعوى وتكون شارحة لما ورد فيها، أو مصححة لها، أو معدلة للطلبات الواردة فيها، أو مكملة للدفاع الشفوي في الجلسة، أما صحيفة الدعوى فتفتتح بها الخصومة ولها صفة الهجوم، ولفت الى ان المذكرات القانونية شأنها كأي بحث علمي يستلزم لإعدادها اتباع منهج علمي رصين يسير على هداه الباحث عند تصديه لموضوع قانوني، بحيث إذا افتقد الباحث في إعداده لمذكراته القانونية هذا المنهج جاءت أفكاره مشوشة وأسبابه غير واضحة.

وشدد على ضرورة توافر صفات خاصة تساعد معد المذكرة القانونية على حسن صياغتها من ذلك القدرة على التحليل والاستنباط والقياس من خلال إعمال العقل والمنطق، وعدم التسرع في إصدار الأحكام والآراء ومراعاة الدقة في توثيق المصادر والمستندات والأدلة، متطرقا إلى بعض المفاهيم القانونية المتعلقة بقانون المرافعات وبخاصة في القانون الكويتي كالإعلان والدفوع والطلبات العارضة وشطب الدعوى وتجديدها وإشكال تنفيذ الأحكام ومختلف أوجه الطعون فضلا عن أمر الأداء.